



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الحادية والثلاثون¹

سوف تؤكد المواعيد الجديدة لاحقاً

مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للعمل يداً بيد: نهج جديد

موجز

تقدم هذه الوثيقة بصورة مقتضبة العناصر الأساسية لمبادرة "العمل يداً بيد" (المبادرة) وتستعرض التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر/كانون الأول 2019 ومنتصف مايو/أيار 2020. وعلى الرغم من الإغلاق المفروض على مرافق منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) منذ 11 مارس/آذار 2020، فقد سجّل تقدّم ملحوظ في كل جانب من جوانب المبادرة. كما جرى توضيح المبادئ الضمنية للمبادرة، فضلاً عن الإطار التحليلي الأساسي ونهج المشاركة فيها. وقد استهل 14 بلداً مشاركته الأولية في عملية المبادرة، فيما أعرب عدد آخر من البلدان، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، عن اهتمام جدي بالانضمام إليها. وقد أرسى إطار دعم متعدد الأبعاد على نطاق المنظمة. وقد شاركت مؤسسات شريكة رئيسية من القطاعين العام والخاص في المبادرة، كما تحدّدت مجالات ممكنة للمشاركة على المستوى القطري. وجرى التخطيط لإطار رصد وتقييم متين وقائم على التكنولوجيا، ولا تزال مقترحات تنفيذه قيد الاستعراض.

ورغم أوجه التقدم الهامة هذه، لم يكتمل تنفيذ المبادرة بعد وهو جارٍ، ولو أنّ المبادرة تتصف، بحكم تصميمها، بمرونة عالية وتوجهها نحو الابتكار واستفادتها من الدروس من خلال التطبيق. ومن شأن الأهداف المحددة بوضوح، والالتزام القوي بممارسة الشفافية والإبلاغ المنتظم المدعوم بالأنظمة، أن تضمن المساءلة المتبادلة بين الشركاء بما في ذلك المنظمة، من أجل بلوغ الأهداف المتفق عليها وتحقيقها.

¹ كان من المقرر عقدها خلال الفترة من 23 إلى 27 مارس/آذار 2020، شلالات فيكتوريا، زيمبابوي.

أما تعزيز مسؤولية البلدان عن المبادرة وقيادتها لها فيمثل أحد الأهداف الأساسية للمبادرة: إذ ينبغي لجميع النظم والشراكات أن تعزز قدرات السلطات الوطنية في مجال التحليل وصنع القرارات والتنفيذ وعقد الشراكات والابتكار والاستثمار والشفافية ورصد الأداء والنتائج وتقييمها.

وحتى تاريخه، وجهت المنظمة الدعوة إلى 44 بلدًا محدود القدرات لتحقيق التنمية المستدامة أو يعاني أزمات طال أمدًا جزاء كوارث طبيعية أو نزاعات، للانضمام إلى المبادرة كجهات مستفيدة منها. كما دعت المنظمة أكثر من 80 بلدًا إلى المساهمة في المبادرة بغية توفير الدعم المادي بصفتها جهات مانحة أو لتقديم خدمات الدعم العيني. وقد أعرب حوالي 20 بلدًا، بما فيه بلدان متوسطة الدخل تضم مناطق تعاني معدلات عالية من الفقر، عن الاهتمام بالمشاركة كجهات مستفيدة ومانحة على حد سواء. أما بالنسبة إلى البلدان المستفيدة التي جرى تحديدها وعددها 44 بلدًا، فقد التزمت المنظمة بدعمها الخاصة؛ وبالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل، تعمل المنظمة مع أعضائها لتحديد مصادر إضافية للتمويل بما يمكن من تعميم الدعم الذي تقدمه المنظمة.

وقد تزامن التنفيذ المعجل للمبادرة مع بدايات تفشي جائحة كوفيد-19 والضرورة الملحة للتصدي للتأثيرات المختلطة للجائحة على النظم الغذائية الزراعية والتدابير الضرورية لقمعها، والركود الاقتصادي الملحوظ الذي يعم العالم. وفي معظم الحالات، برهن نهج المبادرة في التحليل وبناء الشراكات عن كونه نموذجًا ناجحًا لتنسيق الاستجابات السريعة والمتكاملة لتأثيرات جائحة كوفيد-19 في النظم الغذائية، ولا سيما على المستوى المحلي أو الإقليمي. كما أنه يثبت جدارته في تمكين النهج الاستباقية القائمة على الأدلة لمنع انهيار النظم الغذائية على نطاق أوسع وتسريع عجلة الاستثمارات من أجل التصدي للتهديدات الناشئة المحدقة بعمل النظم الغذائية.

وتنفذ المبادرة تحقيقًا لرؤية الأمين العام للأمم المتحدة التي تقضي بتعزيز إدارة البيانات والدراسات التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة وخدمات السياسات المتكاملة والشراكات والمالية والاستثمار. وهي تسعى إلى وضع الأمم المتحدة في موقع الشريك الفعال والموثوق للأعضاء، عبر إعادة توزيع أصول المنظومة وقدراتها تمكينًا لإجراءات "جماعية" أفضل استهدافًا وأكثر فعالية من قبل الشركاء المختلفين. وتعمل المكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة بتشاور وثيق مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والفرق القطرية. وتتيح المنظمة بياناتها وخبراتها الفنية للجميع. ويتضمن هذا الدعم الفني المنصة الأرضية الفضائية للمبادرة التي تعمل كأداة للتحليل القطري المشترك، ولتطوير أطر عمل أكثر طموحًا للتعاون في مجال التنمية المستدامة تعترف بالأهمية العليا للتحويل الزراعي والريفي من أجل التنمية المستدامة.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

- الاعتراف بالدور الذي يمكن لمبادرة "العمل يدًا بيد" أن تؤديه في تعزيز المسؤولية والقدرات الوطنية لتسريع التقدم باتجاه وضع حد للفقر والجوع وتعزيز التنمية الريفية والنمو الاقتصادي؛
- والإعراب عن تقديرها للتركيز المعزز للمنظمة على تسريع التحويل الزراعي والتنمية الريفية المستدامة من أجل إنهاء الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، والقضاء على الجوع وكافة أشكال سوء التغذية (الهدف 2)، وتأكيد المساهمة المحتملة للمبادرة في تحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة؛
- والتشديد على فائدة تحسين استخدام البيانات والدراسات التحليلية بما يمكن من صنع القرارات على نحو مستنير لأجل الابتكار في الممارسات والتكنولوجيا والاستثمارات والسياسات والمؤسسات؛

- والترحيب بنهج المواءمة المرنة والمبتكر في بناء الشراكات المتعددة الأبعاد التي تعزز حشد وسائل التنفيذ (بما يشمل المعرفة والدراية والتكنولوجيا والرقمنة والوصول إلى الأسواق وتنمية القدرات والتمويل والاستثمار) من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة للأغذية والزراعة؛
- وإعطاء إرشادات بشأن أهمية النظم الغذائية الزراعية الأساسية الموجهة إلى السوق لدعم تحول النظم الزراعية والريفية والغذائية باعتبارها مكوناتاً أساسية للتحول الهيكلي، من أجل تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأهداف الوطنية للتنمية المستدامة؛
- والاعتراف بأهمية تعزيز القدرات الوطنية لتحسين تكامل البيانات وتحليلها وعرضها من أجل تحديد التفاعلات وتقدير المقايضات في ما بين الإجراءات المصممة لتناول الأهداف المتنوعة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- والنظر في سبل تعزيز النهج الخاص بالمبادرة وتوسيع نطاقه من أجل تقوية الدعم القطري للمنظمة، تحقيقاً للأهداف الأخرى ذات الأولوية للمنظمة ولا سيما الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتأثيرات المرتبطة بها.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

ARC-Secretariat@fao.org

أولاً - مقدمة

1- إن مبادرة "العمل يدًا بيد" هي مبادرة قائمة على الأدلة لمنظمة الأغذية والزراعة تقودها البلدان وترمي إلى تسريع عجلة التحول الزراعي والتنمية الريفية المستدامة لأجل إنهاء الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، والقضاء التام على الجوع وسوء التغذية بكافة أشكاله (الهدف 2). ومن خلال تعزيز التقدم نحو تحقيق الهدفين 1 و2، وهما هدفان أساسيان لخطة عام 2030، تساهم المبادرة في تحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة.

2- وتعتمد هذه المبادرة نهجًا متينًا للمواءمة بين الأطراف، يجمع بصورة استباقية بين البلدان المستفيدة والجهات المانحة ومنظمات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني، بهدف حشد سبل التنفيذ التي تدعم الإجراءات المعجلة. وتُستند المبادرة الأولوية إلى البلدان والأراضي داخل البلدان ذات معدلات الفقر والجوع الأعلى، أو التي تعاني أشد القيود على قدراتها الوطنية بسبب العوامل التاريخية أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية. كما وأنها تقدم إطارًا للرصد وتحليل الأثر.

3- وبغية إرشاد الإجراءات المنسقة بين الشركاء، وتماشياً مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، تطبق المبادرة أدوات متطورة، بما فيها النمذجة الأرضية الفضائية المتقدمة، والدراسات التحليلية لتحديد أهم فرص توليد الدخل والحد من اللامساواة ومواطن الضعف لدى فقراء الريف. وهي تستخدم تلك الأدوات لعرض صورة، قائمة على الأدلة، للفرص الاقتصادية ولتحسين استهداف تدخلات السياسات وتصميمها كما الابتكار والمالية والاستثمار والإصلاحات المؤسسية.

4- وتعتمد المبادرة نهجًا خاصًا بنظم الصناعات الغذائية الزراعية موجهة نحو السوق من أجل زيادة كمية الأطعمة المغذية المتاحة في الأسواق المحلية والمناطقية والوطنية والإقليمية وتنوعها وسهولة الحصول عليها، فيما تجد أيضًا أسواقًا إضافية للمنتجات الغذائية والمنتجات الزراعية غير الغذائية تمكّن فقراء الريف من زيادة دخلهم واتباع أنماط غذائية صحية. وتُستند المبادرة الأولوية إلى البلدان حيث القدرات الوطنية والدعم الدولي مقيد للغاية، أو حيث التحديات التشغيلية بما فيها الأزمات الطبيعية أو التي يتسبب بها الإنسان، في أوجها، وذلك بالتماشي مع التزام الأمم المتحدة بـ "عدم ترك أحد خلف الركب".

5- وقد أطلقت مبادرة "العمل يدًا بيد" في أكتوبر/تشرين الأول 2019 حين بعث المدير العام للمنظمة برسالة إلى 44 بلدًا جرى تحديدها كجهات مستفيدة ممكنة، وإلى العديد من البلدان الأخرى كشركاء محتملين. ومنذ ذلك الحين، عُقدت اتصالات عديدة مع بلدان يحتمل مشاركتها، فضلاً عن الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، وهيئات القطاع الخاص ومنظمات البحوث ومنظمات المجتمع المدني التي أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في المبادرة.

6- وحتى تاريخه، قام كل من إثيوبيا وإكوادور وبنابوا غينيا الجديدة وباكستان وبوركينا فاسو وتوفالو وجزر سليمان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي وطاجيكستان وكيريباس ومالي ونيبال وهايتي واليمن بتأكيد مشاركته. وأعرب العديد من البلدان المساهمة عن اهتمام أولي بالعمل مع المبادرة في مواقع مختارة، كما أعرب 20 بلدًا آخر بما فيها بلدان متوسطة الدخل تضم أعدادًا مرتفعة من السكان أو مستويات عالية من الفقر في الريف عن اهتمامها بالمشاركة في المبادرة، إما كجهات مستفيدة وإما كجهات مانحة ومستفيدة في آن معًا. كما أن أنشطة الاتصال بالبلدان تولّد اقتراحات بعقد شراكات في ما بين بلدان الجنوب وما بين الأقاليم.

7- ويتناول القسم التالي من هذا التقرير المرحلي التقدم المحرز في بلورة المبادرة وتنفيذها خلال النصف الأول من عام 2020. وهو يبدأ بشرح ضرورة اعتماد نهج جديد في ما يتعلق بالبرمجة القطرية للمنظمة، ويسلط الضوء على المبادئ الستة التي تسترشد بها المبادرة ويقدم معايير اختيار البلدان المستفيدة، ويشرح كيف يجري دعم المبادرة من قبل المنظمة وكيف يتم تفعيلها من أجل تعزيز المسؤولية الوطنية عنها في البلدان الحالية، ويفصل التقدم المحرز باتجاه تطوير وسائل الدعم الفني الرئيسية المقدمة من قبل المبادرة، ويشرح كيف ستضطلع المبادرة بعملية المواءمة وتوفير التنسيق والشفافية والمساءلة المتبادلة لجميع أصحاب المصلحة عن أدائهم، فيما توفر أيضًا تقارير منتظمة إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة والاستعراض السنوي وتقييم الأثر الذي ينفذ كل أربع سنوات.

ثانيًا - الحاجة إلى نهج جديد لدعم التنمية المستدامة للأغذية والزراعة

8- تستجيب المبادرة لعدد من القيود المعروفة التي تؤثر في الكثير من مشاريع المعونة الإنمائية الدولية. وتشمل هذه القيود الجهود المجزأة في ما بين الشركاء في التنمية؛ والعجز عن تحديد مواطن التأزر والاستفادة منها أو عن معالجة المساومات بين مختلف الإجراءات الإنمائية؛ وعدم كفاية الشفافية لدى الحكومات المضيفة، والتنافس بين الشركاء في التنمية والوكالات الإنمائية؛ وضعف القدرات على توفير بيانات كافية وتحليلات مستندة إلى الأدلة عن الظروف المحلية ضمن إطار واف بما فيه الكفاية لأهداف التنمية المستدامة؛ وضعف التحليل وترتيب أولويات المشاريع الإنمائية والاستثمارات في ما يخص مقاصد التنمية المستدامة الوطنية؛ وضعف عملية جمع البيانات وتحليل الأثر وعدم تناسقها على مر الوقت؛ والإسناد غير الأكيد للنتائج، والثقافة المحدودة للمساءلة بشأن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة؛ وعدم القدرة على إثبات الأثر الإنمائي الواسع النطاق بما يتسق مع تطلعات خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

9- وقد صيغت المبادرة كنهج مبتكر وشامل ومدمج بالكامل لمعالجة تلك القضايا. وليست المبادرة مصممة كبرنامج مستقل وإنما كنهج قطري لتوفير المساعدة الإنمائية الشاملة والفعالة التي تتناول كلاً من القيود الآتية الذكر ضمن إطار منظم وقابل للمساءلة يتحلى في الوقت عينه بالعملية والمرونة. وبناء عليه، تستجيب المبادرة للدعوة التي أطلقتها خطة عام 2030 من أجل اتباع نهج موجهة إلى الأسواق وقائمة على الشراكات، من أجل إنهاء الفقر والجوع وجميع أشكال سوء التغذية، فيما تعزز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (الهدفان 1 و2)، وتساهم مادياً في تحقيق سائر الأهداف الأخرى، من الهدف 3 إلى الهدف 17. وتستجيب المبادرة أيضاً إلى مقترحات أمين عام الأمم المتحدة التي يملها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016، من أجل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية إعادة توزيع أصول هيئات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيزها، لا سيما الوكالات المتخصصة، تحسباً لجمع البيانات وتحليلها وتوفيراً للدعم على مستوى السياسات وعلى المستوى الفني، وتيسيراً لقيام شراكات متينة من أجل توفير سبل غير مالية للتنفيذ وزيادة التمويل والاستثمار. وقامت وثيقة مؤتمر المنظمة C 2019/28 بشأن دعم المنظمة لأهداف التنمية المستدامة/خطة التنمية المستدامة لعام 2030²، والوثيقة C 2019/26

² أنظر الوثيقة C 2019/28 التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة/خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

بشأن التقرير المرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة³ بتسليط الضوء على هذه الأولوية الملحة لإعداد برامج المنظمة على المستوى الميداني.

ثالثاً - المبادئ التوجيهية للإطار التحليلي

10- تسعى المبادرة إلى استئصال الفقر والجوع. وينصب تركيزها على تعزيز الإنتاجية الزراعية من أجل تحسين التغذية ورفع مستويات العيش في الريف، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي العالمي بالتمشي مع ولاية دستور المنظمة. والمنظمة ملتزمة بالعمل مع البلدان ذات الأولوية لضمان المسؤولية والقيادة الوطنيتين للمبادرة، مستمدة الدعم من النوايا الحسنة لجميع أعضاء المنظمة وشركائهم الكثرين في مجال التنمية.

11- وتسعى المبادرة إلى تمكين الشرائح السكانية الريفية الفقيرة والضعيفة وإلى زيادة مكاسبها الصافية من أشغالها في المزرعة وخارجها على حد سواء. ويتمشى ذلك مع خطة عام 2030 والإقرار بأن النمو المنصف والتحول الهيكلي الشامل هما عاملان أساسيان لإخراج الناس من الفقر. ولذا، تعمل المنظمة بناء على مبدأ إتاحة التأثير الإيجابي للمبادرة لأكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة، من خلال ممارسات زراعية محسنة وتحسين وتنوع سلاسل القيمة بعد مرحلة الإنتاج التي تولد فرصاً للعمل لا سيما للنساء وللشباب، وعبر تعزيز النماذج لتحسين المداخل والربحية للشركاء المختلفين في مجال الصناعات الغذائية الزراعية.

12- وتسترشد عملية صياغة الإطار التحليلي للمبادرة وتنفيذه بمبادئ ستة هي:

(أ) المبدأ 1: استهداف الشرائح الأشد فقراً - يحدد الإطار أدوات ويوفرها لتمكين صانعي السياسات من تصميم تدخلات تفيد أفقر الفقراء الذين يعانون أيضاً من معدلات مرتفعة للجوع.

(ب) المبدأ 2: التمييز بين المناطق والاستراتيجيات بناء على القدرات الزراعية الاقتصادية - يعترف هذا الإطار بأن التحوّل الزراعي والريفي قد لا يشكل مساراً للخروج من الفقر والجوع في المناطق كافة على المدى القريب، وهو يميز بين المناطق التي تتمتع بقدرات زراعية وبين تلك التي تفتقر إليها. وبالنسبة إلى المناطق المفتقدة إلى الإمكانيات الزراعية، سوف يقترح الإطار بدائل للاستراتيجيات والشركاء.

(ج) المبدأ 3: الجمع بين مختلف أبعاد النظم الغذائية الزراعية لفهم التأثير الكامل للتدخلات البديلة - في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الكافية، هذا ممكن بفضل بيانات المنظمة ومعارفها الفنية بشأن التنوع البيولوجي والمياه والأراضي والتربة والحراجة والمياه وانبعاثات غازات الدفيئة.

(د) المبدأ 4: جمع المعلومات بشأن التدخلات الحالية للجهات المانحة - ستعمل المنظمة مع شركائها على وضع قاعدة بيانات دون وطنية تضم أنشطة الجهات المانحة في مجال الأغذية والزراعة. وذلك من شأنه أن يعزز ملكية البلد المعني ويشجّع على تبادل البيانات والتحليلات، ويمكن من وضع خارطة بالأنشطة على المستوى الإقليمي ويعزز البرمجة الإنمائية الأكثر تكاملاً وشمولاً.

³ أنظر الوثيقة [C2019/26](#) التقرير المرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

(هـ) المبدأ 5: تطوير منصة أرضية فضائية - سوف تتيح المنظمة لوحةً للتحكم عبر الإنترنت تتضمن مجموعة من البيانات الأرضية الفضائية لكي تستخدمها البلدان المضيفة وشركاؤها في التنمية، تعزيزًا للشفافية والتعاون.

(و) المبدأ 6: تطوير مقياس لتحديد الأولويات - إن المقياس المقترح لتدخلات المنظمة وتأثيرها هو الجوع.

رابعًا- معايير اختيار البلدان المستفيدة

13- نمت قائمة البلدان ذات الأولوية لمبادرة "العمل يدًا بيد" وستواصل نموها في ضوء الاحتياجات السريعة التغير. وتسند هذه المبادرة الأولوية للبلدان التي تعاني ظروفًا قد تتسبب بترك الكثيرين خلف الركب. والنية من المبادرة هي توفير مستوى خاص من الدعم لمساعدة البلدان في التغلب على محدودية قدراتها أو على الأزمات الطبيعية، أو تلك الناجمة عن أنشطة الإنسان، من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. وقد تتطابق تلك البلدان إلى حد كبير مع تلك التي جرى تصنيفها على أنها خارج المسار- أو أنها بعيدة عن تحقيق المقاصد الوطنية الخاصة بالهدفين 1 و2، أو كلاهما. والمقصود بالبلدان الموجودة "خارج المسار" تلك التي تشهد تزايدًا بلا هوادة في مستوى الجوع والفقر المدقع، فيما تُعتبر البلدان "البعيدة عن تحقيق المقاصد" البلدان غير القادرة على تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

14- وتم البحث بدايةً في خمس مجموعات من البلدان لمنحها الأولوية في إطار المبادرة وهي:

- (أ) مجموعة البلدان الأقل نموًا، وهي قائمة تعدها الأمم المتحدة وتضم 47 من البلدان النامية⁴ التي تتسم بأدنى مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفقًا لمعايير ثلاثة هي الفقر والموارد البشرية (التي تشمل التغذية والصحة والتعليم) والضعف الاقتصادي.⁵
- (ب) مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، التي تضم قائمة من 32 بلدًا ناميًا يفتقر إلى إمكانية النفاذ من أراضيها إلى البحر، وهي حالة تفرض قيودًا خطيرة على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.⁶
- (ج) مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تضم 58 بلدًا يواجه، وفقًا لخصائصه الجغرافية، التحديات الاقتصادية والاجتماعية ذاتها التي تعيق تقدمها في مجال التنمية⁷ وعلاوةً على ذلك، تفاقم هذه التحديات تعرضها لتقلبات المناخ والظواهر المناخية القسوى.
- (د) مجموعة البلدان التي تعاني أزمات غذائية، وهي قائمة تضم 25 بلدًا اعتُبرت أنها تعاني حالة قصوى من الجوع الحاد في عام 2018، فاستوجبت مساعدةً إنسانية طارئة.⁸

⁴ <https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-data-retrieval.html>

⁵ معايير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحديد البلدان الأقل نموًا.

⁶ [https://unctad.org/en/pages/aldc/Landlocked Developing Countries/List-of-land-locked-developing-countries.aspx](https://unctad.org/en/pages/aldc/Landlocked%20Developing%20Countries/List-of-land-locked-developing-countries.aspx)

⁷ <https://sustainabledevelopment.un.org/topics/sids/list>

⁸ <http://www.fsinplatform.org/report/global-report-food-crisis-2019/>

(هـ) مجموعة البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، وهي قائمة تضم 15 بلدًا ناميًا يفوق عدد سكانها متوسط عدد السكان في البلدان الأقل نموًا، ولكنها تضم شرائح كبيرة من الفقراء والجياغ.

15- وقد دججت المنظمة هذه الفئات الخمس لاستحداث فئات جديدة من أجل اختيار البلدان ذات الأولوية. وتنبثق المجموعة الأولى المكوّنة من 44 بلدًا عن هذه التشكيلة المنقحة من فئات البلدان.

16- البلدان الأقل نموًا غير الساحلية، وهي مجموعة ناجمة عن التقاطع بين البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية. وينتج عن ذلك 17 بلدًا:

| | |
|----|---------------------------------|
| 1 | إثيوبيا |
| 2 | أفغانستان |
| 3 | أوغندا |
| 4 | بوتان |
| 5 | بوركينا فاسو |
| 6 | بوروندي |
| 7 | تشاد |
| 8 | جمهورية أفريقيا الوسطى |
| 9 | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية |
| 10 | جنوب السودان |
| 11 | رواندا |
| 12 | زامبيا |
| 13 | ليسوتو |
| 14 | مالي |
| 15 | ملاوي |
| 16 | نيبال |
| 17 | النيجر |

17- البلدان الجزرية الصغيرة الأقل نموًا، وهي مجموعة ناجمة عن التقاطع بين قائمة البلدان الأقل نموًا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وينتج عن ذلك تسعة بلدان إضافية:

| | |
|----|-------------------|
| 18 | توفالو |
| 19 | تيمور-ليشتي |
| 20 | جزر القمر |
| 21 | جزر سليمان |
| 22 | ساو تومي وبرنسيبي |
| 23 | غينيا-بيساو |

| | |
|----|---------|
| 24 | فانواتو |
| 25 | كيريباس |
| 26 | هايتي |

18- أضافت المنظمة مجموعة ثانية من البلدان على نحو تسلسلي شرط ألا يكون البلد المعني ضمن قائمة البلدان التي نتجت عن الجمع بين الفئتين. وقد تمت إضافتها في حال كانت ضمن قائمة البلدان التي تعاني أزمة غذائية، ومن ثم إذا كانت من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية. وقد أدى ذلك إلى إضافة 14 بلدًا يعاني أزمة غذائية و4 بلدان ذات كثافة سكانية عالية على التوالي.

19- البلدان الإضافية المشمولة بمعايير الأزمات الغذائية هي:

| | |
|----|-----------------------------|
| 27 | إسواتيني |
| 28 | باكستان |
| 29 | بنغلاديش |
| 30 | الجمهورية العربية السورية |
| 31 | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| 32 | جيبوتي |
| 33 | زمبابوي |
| 34 | السودان |
| 35 | الصومال |
| 36 | العراق |
| 37 | كينيا |
| 38 | مدغشقر |
| 39 | موزامبيق |
| 40 | اليمن |

20- وأخيرًا، البلدان المشمولة بناء على معايير الكثافة السكانية العالية هي:

| | |
|----|-------------------------|
| 41 | أنغولا |
| 42 | جمهورية تنزانيا المتحدة |
| 43 | ميانمار |
| 44 | نيجيريا |

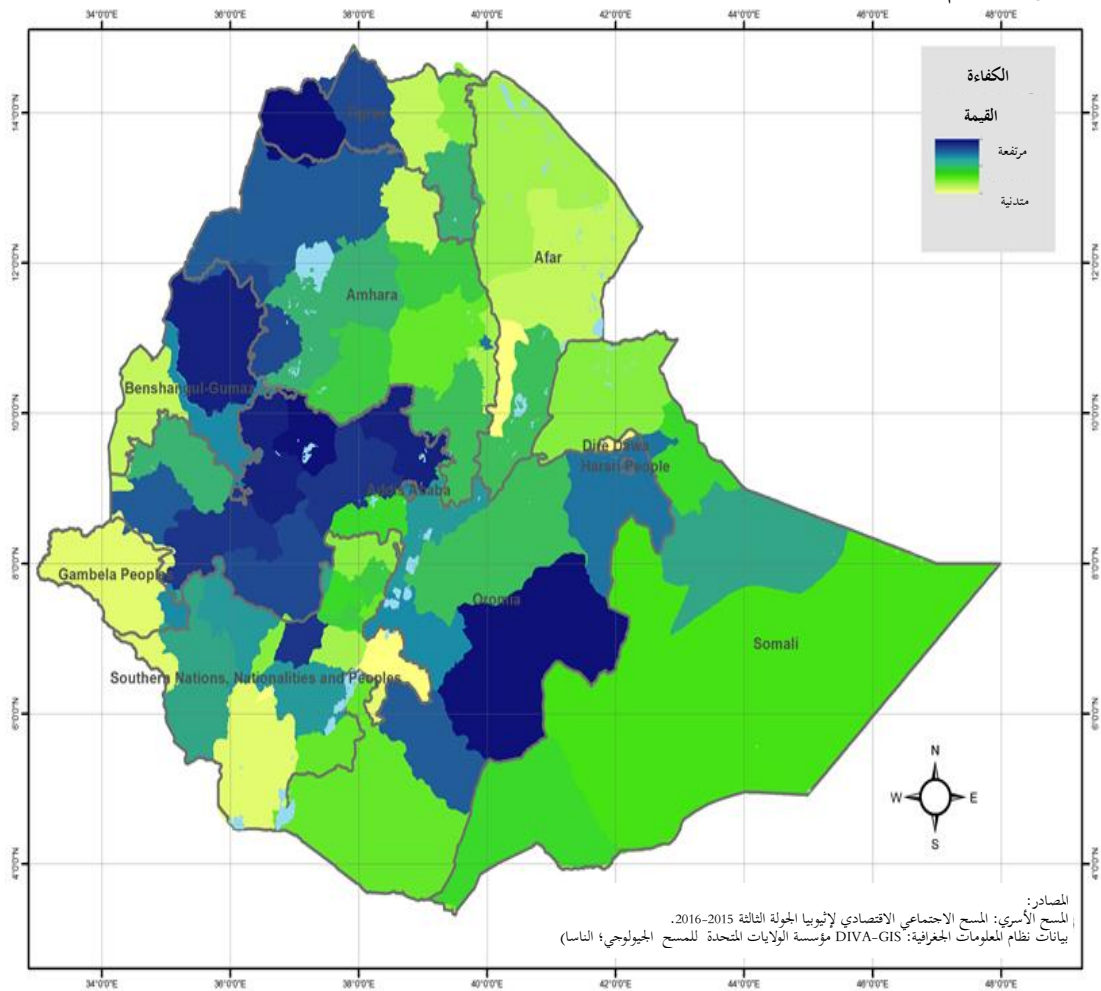
21- وفي الفترة الأخيرة، بدأت بلدان معينة بالسعي إلى التماس المساعدة مستعينة بنهج مبادرة "العمل يدًا بيد"، من أجل توفير الدعم في التحليلات والسياسات والشؤون الفنية والاستثمارية تصديًا لتأثيرات جائحة كوفيد-19، فبحثت عن المساعدة لتحديد نقاط الضعف الممكنة ناهيك عن حلول قابلة للتطبيق منعا لعرقلة مسار توريد الأغذية.

خامساً- الإطار التحليلي

22- يستعين الإطار التحليلي للمبادرة بجملة واسعة من البيانات التي تقدمها المنظمة والبلدان المشاركة وعدد كبير من الشركاء في التنمية بما يشمل المانحين ومؤسسات التمويل الدولية ومنظمات البحوث وغيرها، لأجل استحداث تصنيفات وطنية جديدة تساعد الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين في تحديد أنواع المواقع الأرضية الفضائية للتدخلات المتصلة بالزراعة والمصايد والغابات التي لديها أعلى قدرة على خفض الفقر والجوع بصورة مستدامة. ويمكن شرح إجراءات العملية بطريقة بسيطة تُختصر بخمس خطوات:

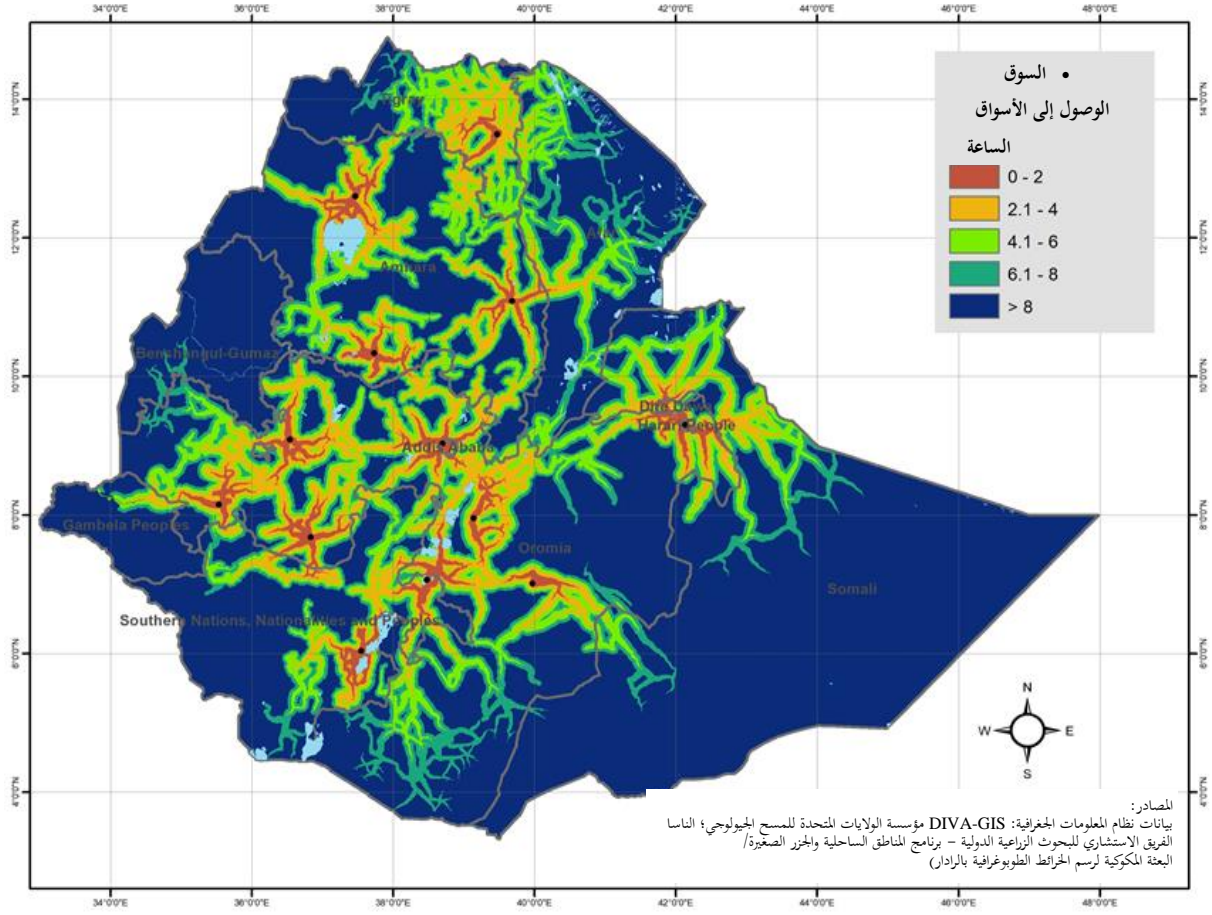
23- أولاً، يتم دمج مجموعة كبيرة ومنوعة من البيانات الأرضية الفضائية والفيزيائية الحيوية لوضع خارطة تبين كفاءة الاستخدام الراهن للأراضي الوطنية، وعند الاقتضى، للمياه الإقليمية من أجل الاستخدامات الزراعية والراعية والسمكية والزراعية الحرجية. ويبيّن الشكل 1 خريطة نموذجية لإثيوبيا تظهر درجة كفاءة الوسائل الحالية للاستخدام في مختلف المناطق الصغرى ضمن الأراضي الوطنية.

الشكل 1- قيم الكفاءة للمناطق الوطنية



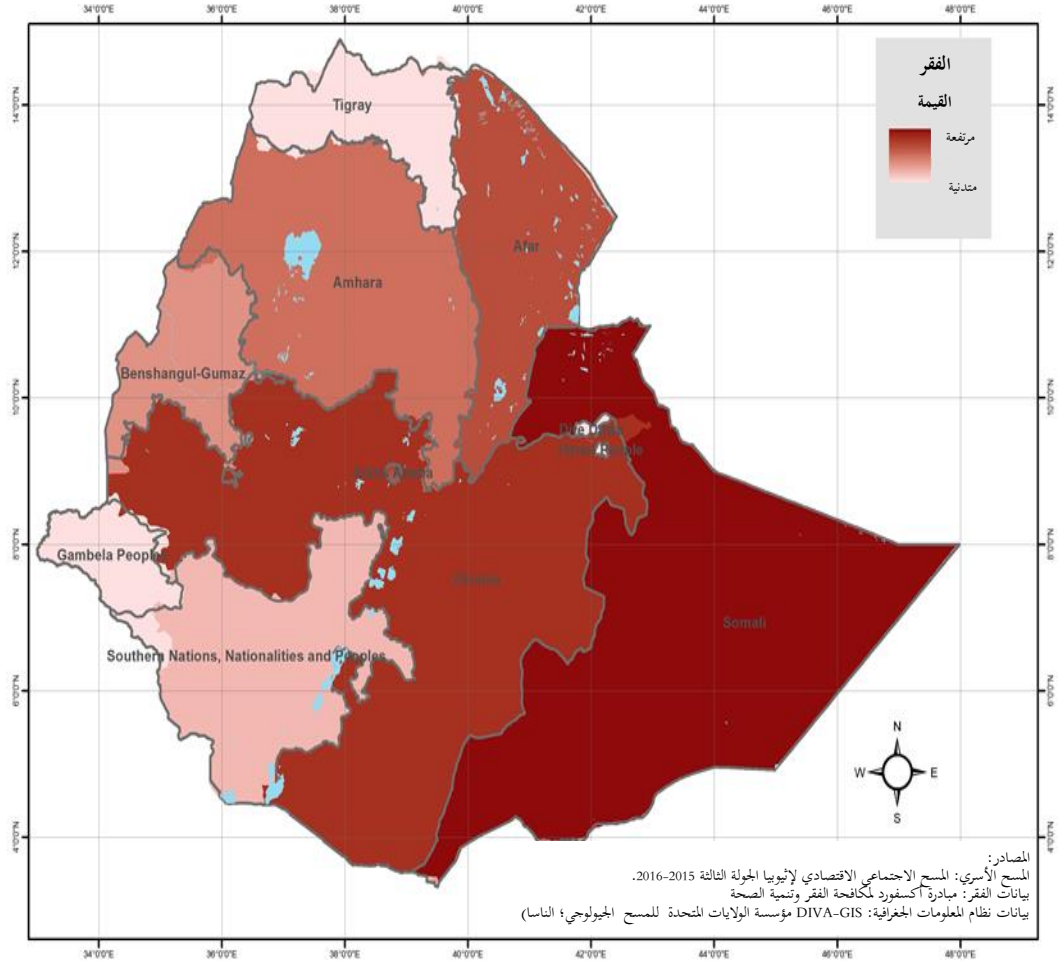
24- تقضي الخطوة الثانية بوضع خارطة بنظم الاتصالات الوطنية وغيرها من العوامل التي تتصل بقابلية تسويق السلع المنتجة للأسواق المحلية أو الوطنية أو الدولية.

الشكل 2- الوصول إلى الأسواق



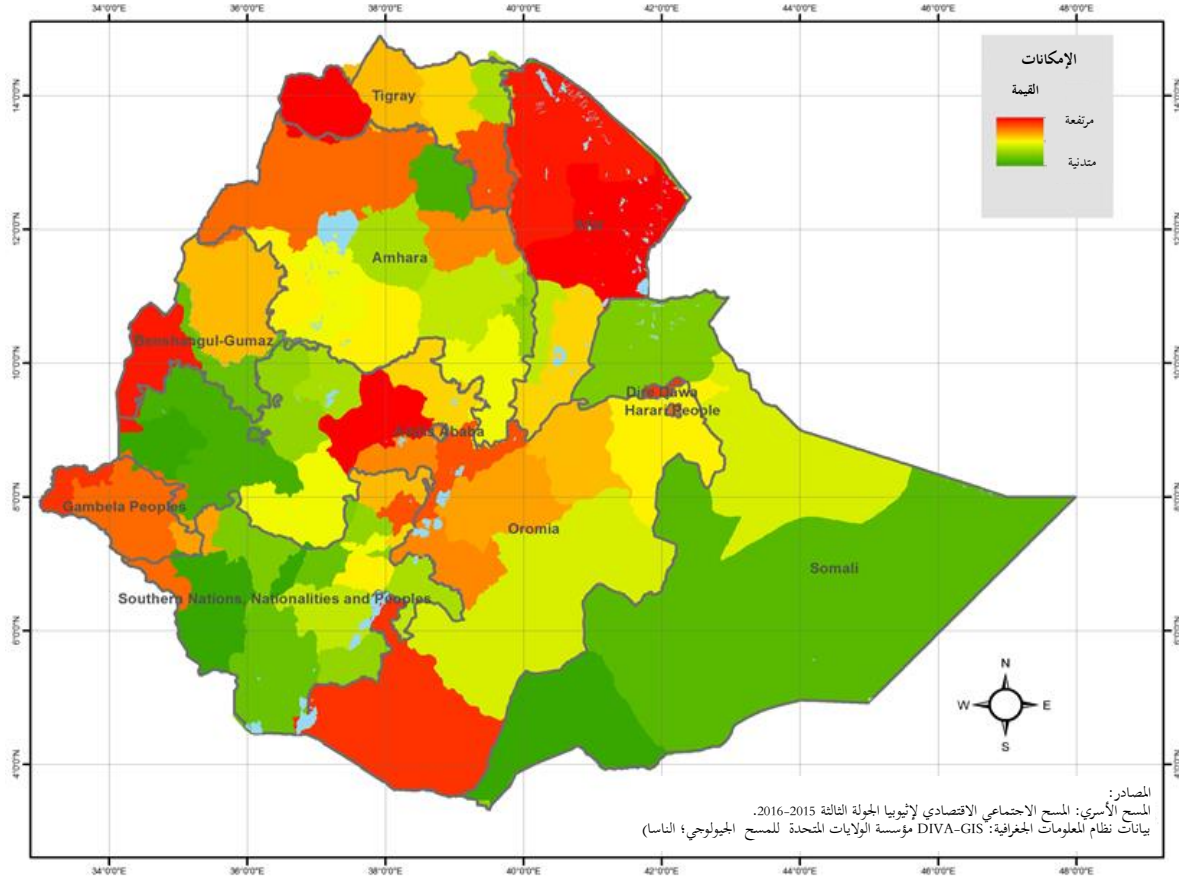
25- وتستعين الخطوة الثالثة بمجموعة متنوعة من مصادر البيانات بما فيها المسوح الأسرية وبيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي لوضع خارطة بالفقر و/أو الجوع وسوء التغذية وتحديد الشرائح السكانية المستهدفة.

الشكل 3- قيمة الفقر



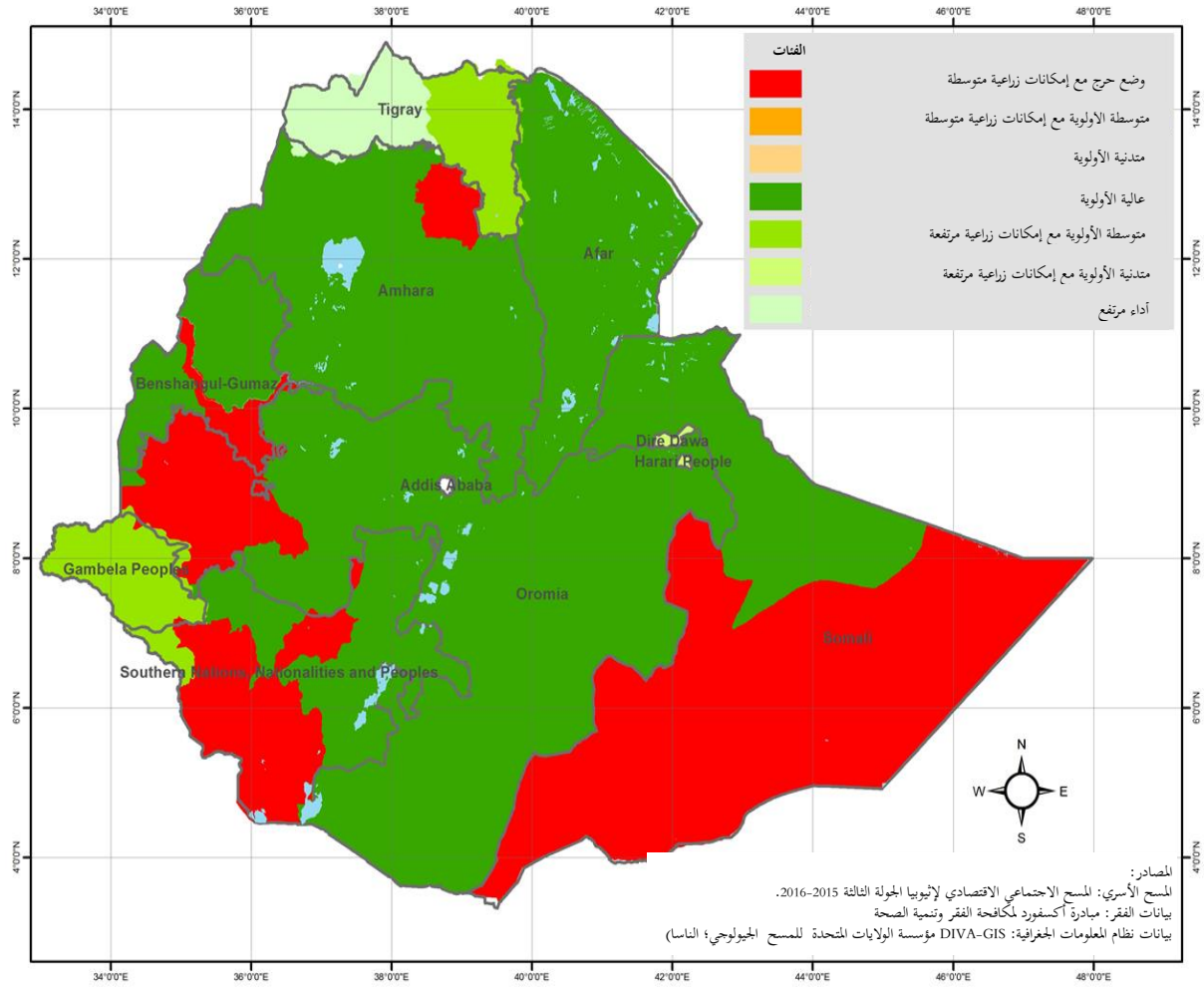
26- وتضع الخطوة الرابعة خارطة للأراضي الوطنية بناء على قيمتها المحتملة بواسطة الممارسات والوسائل البديلة، أو الأنماط البديلة المجدية للحصاد والاستخدام.

الشكل 4 - القيمة الممكنة



27- وختامًا يجري الجمع بين البيانات والتحليل من أجل تقديم مجموعة من التصنيفات الوطنية لبناء خارطة تبين، بدرجات متفاوتة، المناطق حيث: (1) يتمتع التحول الزراعي الموجه للسوق بالقدرة على إخراج أعداد كبيرة من الناس من براثن الفقر والجوع، (2) والمناطق حيث لا يمكن معالجة الفقر بهذه الطريقة، (3) والمناطق التي تتمكن أصلاً من تحقيق إمكاناتها الزراعية بمستوى عال. وتشير المناطق باللون الأخضر الداكن في الشكل 5 إلى الأراضي التي تتسم بأعلى الإمكانات للتحول الزراعي والريفي، فيما يدل اللون الأحمر على المناطق التي تحتاج إلى صياغة سياسات بديلة من أجل التصدي للفقر والجوع. ويشير اللون الأخضر الفاتح إلى المناطق التي تبلغ حاليًا أقصى مستويات الاستغلال الزراعي أو تكاد تبلغه؛ وهي المناطق التي تستوجب مزيدًا من البحث في الظروف التي مكّنت تسريع التعلم والاستثمار.

الشكل 5 - التصنيفات التي تجمع الأشكال من 1 إلى 4



سادساً - المنصة الفنية

28- اجتمعت أكثر من 20 وحدة فنية، بدءاً من صحة الحيوان وصولاً إلى التجارة والأسواق، عبر المقر الرئيسي للمنظمة في إطار الولاية التي عينها المدير العام والتي تقضي بصياغة قواعد مشتركة وهندسة عامة تتيح تبادل جميع بيانات المنظمة وإدماجها من خلال منصة مفتوحة قائمة على المعايير. وقد أنيطت المسؤولية العامة لهذا المسعى بكبير الخبراء الاقتصاديين، بدعم من مكتب المدير العام وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات. واستُهلكت المناقشة بين الأقران في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول 2019 مع هدف طموح يتمثل في وضع معايير وبروتوكولات مشتركة، وتقدير أولي لكمية جميع بيانات المنظمة وجودتها وإمكانية الحصول عليها، بحلول نهاية يناير/كانون الثاني 2020. وقد تحقق ذلك الهدف رغم أن أصول البيانات غير الموثقة أثبتت أنها بحجم أصول البيانات المعروفة.

29- وفي أعقاب تحقيق المرحلة الأولى، جرى تحديد مجموعة ثانية من الأهداف التي يتوجب تحقيقها بحلول نهاية شهر مارس/آذار 2020. وتتمثل تلك الأهداف في ما يلي: (1) إرساء مبادئ مشتركة لتبادل المعلومات وصيانتها وحمايتها، بموافقة جميع مالكي البيانات أو المسؤولين عنها داخل المنظمة؛ (2) واعتماد مجموعة مشتركة من المعايير لوصفات البيانات ومنصة أساسية قابلة للتشغيل المشترك من أجل تيسير الحصول المفتوح على البيانات وتبادلها مع منصات خارجية؛ (3)

والارتقاء بالعمل لتنفيذ جدول شامل بجميع البيانات الموجودة لدى المنظمة؛ (4) وإنشاء وإثبات جدوى نموذج عمل لمنصة تبادل البيانات يدعم المبادئ والقواعد والمعايير والبروتوكولات الفنية المتفق عليها لتبادل البيانات أو يعززها. وقد تم بلوغ المرحلة الثانية بواسطة عروض تفسيرية متسلسلة غير رسمية لمنصة تبادل البيانات قدمت للأعضاء في 8 أبريل/نيسان 2020 (الجلسة غير الرسمية مع أعضاء المنظمة بشأن استجابة المنظمة لكوفيد-19) و 20 أبريل/نيسان 2020 (الجلسة غير الرسمية مع أعضاء لجنة البرنامج لدى المنظمة).

30- وفي حين أن عملية التوثيق الكامل للوائح المنظمة وبروتوكولاتها لا تزال قيد التنفيذ، يمكن الإشارة إلى المبادئ العامة المتفق عليها كما يلي:

- (أ) إتاحة جميع البيانات الموجودة لدى المنظمة للاطلاع عليها داخليًا من قبل جميع الوحدات الفنية للغايات التحليلية؛
- (ب) وإتاحة جميع البيانات الموجودة بتصرف المنظمة للاطلاع عليها بشكل مفتوح من قبل أقران خارجيين لغايات البحوث وإنتاج سلع عامة عالمية؛
- (ج) وتسري استثناءات على المبدأ (أ) والمبدأ (ب) حيثما يتم تلقي بيانات أو استحداثها من خلال معلومات يتبادلها الأعضاء بشكل فائق السرية أو على أساس الاطلاع المشروط.
- (د) ويكون مالكو البيانات لدى المنظمة في الشعب الفنية مسؤولين عن صيانة جودة مجموعات البيانات المنتجة أو التي يتم صونها تحت سلطتهم، لضمان الحصول المشروط عليها أو استخدام المواد السرية واحترام المعايير الدولية لحماية الخصوصية (مثلاً في تناول البيانات الصغرى الناجمة عن المسوح الأسرية)؛
- (هـ) وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات للتيسير الضمني، وحيثما أمكن، إنفاذ المبادئ الآتية الذكر القائم على النظم.

31- واعتبارًا من منتصف مايو/أيار 2020، جرى تنظيم بيانات المنظمة بناء على 18 موضوعًا و 9 أنواع محددة من الموارد بما يشمل أكثر من 9 000 مجموعة بيانات (أنظر الشكل 6).

الشكل 6 - بيانات المنظمة موزعة بحسب المواضيع والموارد



| تصفح بحسب المواضيع | تصفح الموارد |
|---------------------------|---|
| معلومات جغرافية علمية | مجموعات البيانات |
| زراعة | خرائط |
| مجتمع | خرائط ساكنة |
| اقتصاد | خرائط ورسوم بيانية |
| ارتفاع | فهرس بالملاح الخاصة |
| مرافق الاتصال | خدمات |
| البيئة | جولة للجمع |
| الحدود | خدمة بوابة ISO 23950 |
| خرائط مصورة للغطاء الأرضي | http://purl.org/dc/dcmitype/Text |
| محيطات | |
| نقل | |
| بنية | |
| علم المناخ والطقس والجو | |
| كائنات المنطقة | |
| المياه الداخلية | |
| صحة | |
| تحديد مواقع | |
| دفتر المساحة للتخطيط | |

32- وحددت المنظمة خمسة مستويات لدى تطوير منصة تبادل المعلومات، كالتالي:

(أ) المستوى 1 هي المنصة التأسيسية التي تتيح مشاركة جميع البيانات التي بحوزة المنظمة أو التي يمكن للمنظمة الاطلاع عليها، والدمج في ما بينها. وقد أعيد تحديد أهداف المنصة الأرضية الفضائية القائمة وتوسيعها

لتكون منصة أساسية تتيح التكامل، وحيثما أمكن عرض جميع بيانات المنظمة وتلك التي تعود إلى أطراف ثالثة مرتبطة بها، من منظور أرضي فضائي. وسيتمكن جميع الأعضاء في المنظمة من الوصول إلى المنصة ومن القدرة على إدماج بياناتها الخاصة مع البيانات التي تحتويها المنصة.

(ب) ويضم المستوى الثاني جميع بيانات المنظمة التي جرى تحديثها تسهياً للاطلاع عليها والمشاركة في استخدامها على المنصة. وسيحق لجميع الأعضاء في المنظمة الوصول إلى هذا المستوى من البيانات.

(ج) ويجمع المستوى 3 بيانات المنظمة المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية من المستوى 2 مع بيانات من مصادر أخرى بما فيها مجموعات للبيانات تقدمها مؤسسات شريكة، وبيانات غير تقليدية يتم توليدها من خلال تطبيقات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، من بين جملة أمور أخرى. وحتى تاريخه، أبرمت المنظمة اتفاقات رسمية لتبادل البيانات مع البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. والمستوى 3 مهم لتثبيت صلاحية البيانات القطرية الحالية التي قد تكون مشوبة بعدد من النواقص، وملء ثغرات معروفة هامة في البيانات. وقد أنشأت المنظمة مختبراً للبيانات ضمن شعبة الإحصاء وبالتعاون مع مكتب كبير الإحصائيين لتناول الاحتياجات الحرجة من البيانات لدى البلدان المستفيدة ذات الأولوية في إطار المبادرة.

(د) أما المستوى 4 فيقدم دراسات تحليلية قائمة على نماذج معينة من أجل استحداث التصنيفات الموصوفة أعلاه، الأمر الذي يتخطى مجرد تحديد الطبقات بل يذهب إلى تحليل التفاعلات بين الخيارات البديلة للمنتجات والأسواق والممارسات والتكنولوجيات والمؤسسات. وهذه المعلومات أساسية لتعزيز دعم قرارات جميع البلدان المشاركة في المبادرة.

(هـ) ويستخدم المستوى 5 الطبقات الأربع السابقة لتحديد الشروط البرنامجية بما فيها الاستثمارات، بغية تسخير القدرات الاقتصادية الزراعية التي جرى تحديدها خلال التحليل. ويتخطى هذا المستوى من المعلومات نطاق التحليل البحث للبيانات ليتضمن المعلومات التي جمعت من مشاورات أصحاب المصلحة التي عقدت لتحديد العقبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية على المستوى الميداني، والمخاطر الواجب تناولها عبر البرنامج.

33- وتجدر الملاحظة أن جميع البيانات المتاحة من خلال المنصة ليست خاصة بالبلد المعين فحسب وإنما تتصل بمستوى المناطق الصغرى؛ ذلك أن النهج التشغيلي قائم على المناطق تحديداً بدلاً من أن يكون وطني النطاق أو إقليمياً. وعلى الرغم من هذا التركيز على النهج المناطقية، يمكن تطبيق نهج المبادرة على المستوى الإقليمي، مع تنفيذ تحليل الأسواق ذي الصلة والتمييز بين الأراضي على المستوى الإقليمي وما بين الأقاليم.

34- ويتمثل الهدف من الدراسات التحليلية القائمة على النماذج لمنصة المنظمة والنهج المناطقية، في تمكين صانعي السياسات وأصحاب المصلحة من أن يدركوا بشكل أفضل مجالات الفرص ويحددوها لممارسة أثر أقوى ولتفعيل التآزر ولتحديد المقايضات التي يمكنها إحباط التقدم، ومعالجتها. وبوسع هذه المنصة أيضاً أن تولّد سيناريوهات تقيّم التأثيرات الناجمة عن إجراءات العمل البديلة، وتعرضها بشكل أفضل، مع إجراء تقدير أدق للتكاليف والفوائد. وأخيراً، إذ تتطور المنصة مع الزمن، سوف تمكن صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين من أن يحلّلوا ويقدرّوا ويعالجوا بشكل أفضل

المقايضات بين مختلف إجراءات العمل، فتلي بالتالي حاجة رئيسية لم تتم تلبيتها تنص عليها الرؤية الشمولية والعبارة للاختصاصات للروابط القائمة بين إجراءات العمل، والمتأصلة في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

سابعاً- الحوكمة

35- بحسب ما سبق ذكره، فإن البلدان هي المسؤولة عن هذه المبادرة وتتولى قيادتها؛ وإن نهج المبادرة للعمل الميداني مصمم لتعزيز القدرات الوطنية ودعم القرارات وتوفير الشفافية والمساءلة المتبادلة بين جميع الحكومات المشاركة وشركائها في التنمية. أما المشاركة في المبادرة فطوعية؛ وتدعم المنظمة منهجيات متماشية مع هذه الالتزامات ومتسقة مع خطة عام 2030.

36- وتبقى القرارات الرئيسية، ضمن إطار المبادرة بما في ذلك قرار المشاركة، بيد الحكومات الوطنية. وينطلق دعم المنظمة من الأسفل إلى الأعلى، مع تولي ممثلي المنظمة المسؤولية الأساسية عن تنسيق الاتصالات مع أعضاء المنظمة. وتشكل جهات التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية/دون الإقليمية والمقر الرئيسي، مع ممثل عن مركز الاستثمار في المنظمة يعمل على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي، العمود الفقري لدعم البرنامج على امتداد المنظمة. وتضطلع جهات التنسيق المنتظمة ضمن فرق مهام افتراضية تابعة لكل بلد، بمسؤولية العمل معاً لحشد الخبرة الفنية ذات الصلة، أينما وجدت ضمن المنظمة. وتتغلب هيكلية الدعم هذه أو تنقلب بشكل أساسي على الهياكل المصممة من الأعلى إلى الأسفل أو الثنائية البنية التي اتسمت بها تقليدياً العلاقات المتبادلة بين الدعم الفني والسياساتي للمنظمة في المقر الرئيسي وفي الميدان. وفي إطار هذه المبادرة، لا تصدر طلبات الدعم من المقر الرئيسي أو من المبادرات الإقليمية، بل من التحليل المتكامل الذي توفره المنظمة وحوار السياسات الذي تعقده الحكومة المضيفة مع شركائها المتنوعين في التنمية.

37- ويقود كبير الخبراء الاقتصاديين عملية الإشراف العامة على تنفيذ المبادرة، بمعاونة مدير مركز الاستثمار في المنظمة، والمسؤول الأول عن الشبكة العالمية لمواجهة الأزمات الغذائية (مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود) والمسؤول الأول الرئيسي عن الحوكمة ودعم مبادرة "العمل يداً بيد" (المدير العام المساعد/ كبير العلماء). ويُسكّم هذا الفريق الأساسي بجهات تنسيق محددة في كل إقليم من الأقاليم الخمسة للمنظمة. وتطلق المجموعة الأساسية المعززة كلا من التزامات المبادرة مع ممثلات المنظمة وفريق الدعم القطري، وتجري مراجعات شهرية للتقدم في تنفيذ كل من التزامات البلدان.

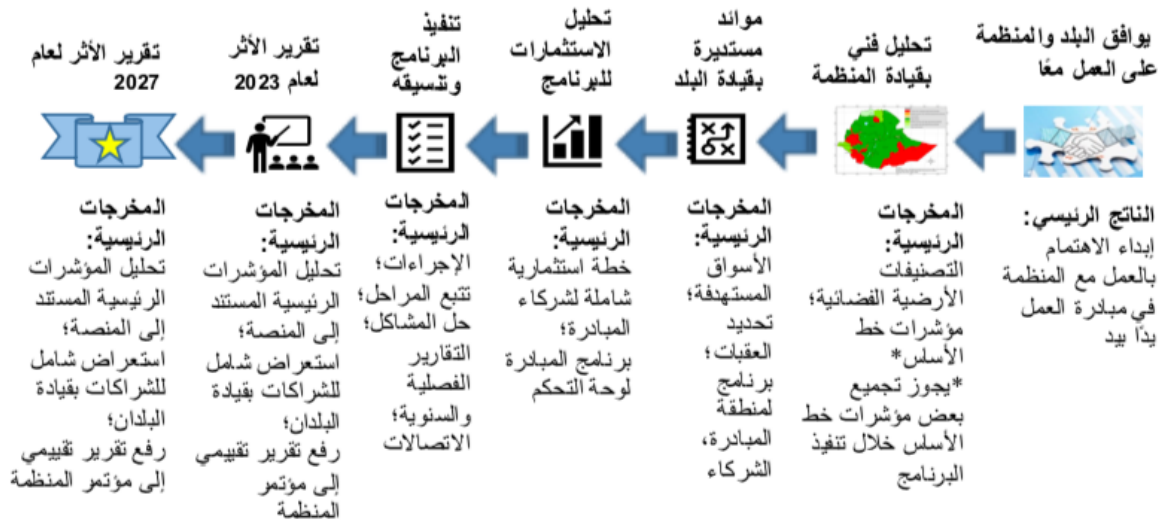
38- وسيتم دعم الإبلاغ عن التزامات المبادرة ورصدها وتقييمها بواسطة لوحات تحكم قطرية ترصد التزامات الشركاء وأداءهم في إطار المبادرة على المستوى القطري. والهدف هو تمكين الشفافية المحسنة وتنسيق الإجراءات فضلاً عن معالجة التأخيرات في الوقت المناسب، أو تطبيق الإجراءات العلاجية في حال تعثر التطبيق. وسيتم تطوير لوحات التحكم بناء على برنامج عمل متفق عليه تضعه الحكومة المضيفة مع شركائها.

39- وسوف تمكّن المنصة الأرضية الفضائية للمنظمة إجراء تحليل للأثر يتسم بالموضوعية وباستناده إلى الأدلة بالاستعانة بالبيانات والتحليلات الأولية القائمة على المنصة، لتحديد الخطوط الأساسية للفقر والجوع، فضلاً عن الإجراءات الأخرى المتعددة المتعلقة بالدخل وانعدام المساواة والربحية والاستدامة البيئية والقدرة على الصمود. وستتم الاستعانة بتقييمات للمتابعة في السنة الرابعة والسنة الثامنة للإتيان بتدابير أساسية لتحليل الأثر.

ثامناً- نموذج التزام البلدان في إطار المبادرة وخارطة الطريق للتنفيذ

40- يعرض الشكل 7 (أدناه) خارطة طريق بيانية مبسطة لتنفيذ المبادرة في كل بلد على حدة. وفي كل بلد، تبدأ العملية انطلاقاً من اتفاق طوعي بين العضو المستفيد والمنظمة للبحث في إمكانية استهلال عملية "العمل يداً بيد" في إطار المبادرة. ويكون هذا الاتفاق عادة على شكل خطاب رد من قبل البلد المضيف موجه إلى المدير العام يعرب البلد فيه عن رغبته في البحث في وضع التزام خاص بالمبادرة.

الشكل 7 - خارطة طريق الالتزام بالمبادرة



41- فور تلقي إبداء أولي للرغبة في العمل، تبدأ المنظمة عملية مشاورات داخلية لإنشاء فريق عمل متعدد المستويات وإطلاقه بحسب ما هو موصوف أعلاه. ومن ثم يعقد الفريق الأساسي اجتماعاً على مستوى المنظمة مع ممثلية المنظمة وجهة التنسيق القطرية المعينة وسائر فريق المهام. ويراجع كبير الخبراء الاقتصاديين نموذج الالتزام ويقدم أعضاء فريق المهام، ويعرض مجموعة أساسية من الأنشطة المختارة لإطلاق التعاون. وتبدأ العملية عادة باستعراض الالتزامات الحالية فضلاً عن تشاطر الدراسات الراهنة ومجموعات البيانات والتحليلات. ويلتزم جميع أعضاء فريق المهام بإجراء دراسة معمقة للتقارير بشأن المشاريع والبرامج والدراسات والتحليلات الحالية. ويتم إنشاء مخزن بيانات مشترك ويحدد برنامج للعمل بصورة مشتركة بين أعضاء فريق المهام الذي يوسع في أحيان كثيرة ليضم موظفين إضافيين يتمتعون بمعارف تكميلية أو خبرات قطرية. ويقوم كذلك أعضاء فريق المهام، تحت قيادة ممثلية المنظمة وجهات التنسيق القطرية، باستعراض البرامج الراهنة ويضعون قائمة بأنشطة المانحين المتصلة بالأغذية والزراعة. وبالمثل يقوم ممثلون عن مركز الاستثمار بالنظر في البرامج الحالية والمقترحة لمؤسسات التمويل الدولية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في هذه المرحلة الاستهلالية في تقييم البيانات المتاحة وتحديد سبل ممكنة لمعالجة الثغرات الرئيسية على مستوى البيانات.

42- وبعد فترة وجيزة نسبياً من جمع المعلومات وفرزها، يجري التخطيط للمهمة بهدف إعداد التقييم الأولي المذكور أعلاه. وقبل تفشي كوفيد-19 كان من المتوقع لتلك المهام أن تكون على الأقل مهاماً ميدانية بصورة جزئية تقودها المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي. وبات الجميع يدركون اليوم أن التقييمات الأولية ومشاورات المتابعة يمكن أن تنفذ بالوسائل الافتراضية شريطة العثور على البيانات المناسبة ووصلات الفيديو الموثوق بها.

43- وبالمبدأ، حالما يكتمل التقييم الأولي، يتم إطلاع الحكومة المضيفة عليه وتبدأ سلسلة من المشاورات لاستعراض النتائج الرئيسية واختيار المجالات الرئيسية للتدخل. وتوحي التجارب الأولية بأن التحليل الأولي يمكن أن يستخدم بطرق عدة: لتكييف أو جمع أو توسيع البرامج الراهنة؛ واعتماد ممارسات جديدة أو تحديد أسواق مستهدفة جديدة. وتحسين التتبع والمنافع المتوقعة للفقراء والجياغ؛ وتحسين الاستدامة البيئية للبرامج والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ وتعزيز خصائص التخفيف من وطأة المناخ.

44- وتأتي المنفعة الأكبر للتقييم بفضل المعلومات الإضافية المقدمة للمساعدة في تحسين فهم الدعم المطلوب. وبعد التوصل إلى اتفاق مع البلد المضيف بشأن الأراضي والشعوب المستفيدة، تعقد جولة ثانية من المشاورات مع أصحاب المصلحة على شكل موائد مستديرة للمدراء التنفيذيين من أجل تسليط الضوء على المسائل عند المستوى الميداني والعقبات التي قد تحول دون التنفيذ الناجح للبرنامج والنتائج المرجوة منه.

45- وتستخدم المعارف الإضافية المكتسبة من الموائد المستديرة من قبل مركز الاستثمار في المنظمة، بالتشاور مع الحكومة المضيفة والخبراء الفنيين للمنظمة المشاركين في فريق المهام القطري، وأصحاب المصلحة الرئيسيين لوضع خطة شاملة للبرامج الاستثمارية وأيضاً لتحديد الشركاء الرئيسيين القادرين على المساعدة في تلبية الاحتياجات المختلفة لدعم البرامج. وبالإضافة إلى الفرق القطرية للمنظمة وللأمم المتحدة، يمكن لكل عضو مشارك من أعضاء المنظمة أن يكون له شريك من نوع واحد على الأقل من بين الأنواع الخمسة المختلفة للشركاء الذين جرى اختيارهم لصلتهم بالموضوع ولقدرتهم على حشد وسائل التنفيذ الأساسية، أي: الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذين تم اختيار كل منهم لتوفير أشكال محددة جداً من الدعم مرتبطة ببرنامج المبادرة الذي يصيغه البلد المضيف.

46- وحالما يتم الاتفاق على برنامج ويتم توحيد التزامات الشريك، ستنفذ المنظمة لوحات تحكّم لغايات الرصد من أجل إتاحة رفع التقارير المتكررة لكي يجري تسجيل البيانات المتعلقة بتنفيذ البرامج وتحليلها وعرضها. وسوف تساعد لوحات التحكم في رفع التحدي الأساسي للبرمجة الإنمائية الواسعة النطاق، ألا وهو ضمان التنسيق الكافي بين مختلف الإجراءات والاستثمارات. وستمكن من عقد مشاورات استباقية بين الشركاء لتناول العوائق التشغيلية الناشئة، وستضمن الرقابة الحكومية الفعالة فضلاً عن المساءلة المتبادلة بين الشركاء.

47- وختاماً سوف تطلق المنظمة أول تقييماتها المرجعية للأثر قبل انعقاد مجلس المنظمة في عام 2023، أي بعد أربع سنوات من انطلاق المبادرة. وسوف تستخدم المنظمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كأدوات أساسية للرصد من أجل تقييم التقدم، وبالنسبة إلى تأثيرات برامج مبادرة "العمل يداً بيد"، ستقيس التقدم المحرز استناداً إلى تقييمات خط الأساس المنقذة في عام 2020. وترحب المنظمة بالتقييمات الخارجية لتقديمها من قبل الوكالات الأخرى.